مجلة التراث

ELT -R

Special Edition

مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

حذف حرف الجر بين القبول والرفض
دراسة لغوية–(من) انموذجا

م . م. هلات حسن جرجيس، أ.م. د. صباح حسين محمد

قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، إقليم كوردستان، العراق.

مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية.

لتوثيق هذا المقال:

هلات حسن جرجيس، صباح حسين محمد، حذف حرف الجر بين القبول والرفض دراسة لغوية–(من) انموذجا، **مجلة التراث**، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بـ تركيا -إسطنبول 25-27 /2019/09م، ص23، ص44.

Delete the preposition as a controversial subject- a Linguistic study

Summary:

Deletion is the omission of part of the speech, or all of it for an evidence, so it is a form of abridgement, and by which the most accurate meanings is achieved. 'This subject occurred very frequently in the Holy Koran as a sign of its inimitability. In such a subject the absence of the preposition is more eloquent than it is being available because the imaginative mind could guess the meaning hardly or easily. The usage of omission has many conditions as there should be verbal or moral evidences such as frequent use, abbreviation etc.

The deletion of the preposition was not approved by all grammarians, some of them said that it is not analogous to the fact that the preposition was brought by the abbreviation of speech, what is abbreviated cannot be abbreviated once more. Some of it was seen as a kind of rhetoric concision which is one of the highest sections of rhetoric.

This party of grammarians do not allow the preposition to be omitted without conditions. It only can be omitted with the non-confusion a context of situation, and knowledge of the omitted and replaced, which is of two types: Standard: If known omission: (type, and place), and heard usage: preserved and not measured by.

There is much controversial between grammarians who dealt with this subject about the omission of the preposition or not, because it adds meaning of the verb that is related to the name dragged by it. This is because the name is being drawn upon the compound of , and finally the semantics that come out of the omission of the preposition in the Koran and poetry and other literary texts according to the changes of vocalization and grammatical usage.

مُتكلمة:

الحذف في اللغة: معناه: القطعُ، والإسقاطُ، وهو ظاهرة شائعة في اللغة العربية، وتهدف إلى التخفيف، فهو ما تُرِكَ ذِكرُهُ في اللفظ والنيَّة،1 ويقعُ في الجملةِ، والمفرد، والحرف، والحركة.2 والمراد بالحذف هنا ليس القطع بل الإسقاط؛ لأن القطعَ إنما يُطلَقُ على الشيء الموصولِ.

ب- الحذف في اصطلاح النحو والمعاني: وهو خاصٌ عند كل علمٍ من علومها؛ إذ يُرادُ بهِ في اصطلاح النحويين إسقاطُ جُزءٍ من الكلام، أو كُلَّه لدليل،3 والحذف عند علماء المعاني هو: إسقاط المسند إليه من الكلام، أما إسقاط المسند فيُعَبَّرون عنه بـ: (الترك).4 وهو أسلوبٌ من أساليب العربية، كثير الوقوع في القرآن الكريم يُظهر فيه إعجازه البياني.

أبرز من تحدث عن هذا الأسلوب هو عبدالقاهر الجرجاني عندما ذكر مكامن الحذف، وأهميته في إحكام العبارة قائلاً: "هو بابٌ دقيقُ المسلَكِ، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنَّكَ ترى به تركَ الذِّكر أفصَحُ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدُ للإفادة، وتجدُكَ أنطقُ ما تكون إذا لم تَنْطُق، وأتَمُّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ".5

وبعد هذا الكلام يسوقُ عدداً من الأمثلةِ والشواهد يبيِّن من خلالها بديع هذا الأسلوب، ففيه " التفخيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن فيه لكل مذهب، وتشوُّقِه إلى ما هو المرادُ، فيَرجعُ قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يَعظُمُ شأنُهُ، ويعلو في النفسِ مكانهُ، ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يَختَلِجُ في الوهمِ من المراد، وخَلَصَ للمذكور! ومنها زيادة لذةٍ بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسَر، كان الالتذاذُ به أشَدَّ وأحسنَ".6

يتقاربُ الحذف في علم المعاني معَهُ في علم النحو، ففي كليهما يكون القصدُ من إظهار موضع الحذف هو تتبع المعنى المراد، وإظهار القصد من وراء اللجوء إلى هذا الأُسلوبِ دقيقِ المسلك؛ إلا أنه في علم المعاني يكون الاهتمام أكثر بالمتكلم وحالته وغرضه من الحذف وسبب ترجيحه له دون الذكر، فالاهتمامُ يدور حول الحذف نفسهِ، وسببِهِ، ودليلِ وقوعِهِ.وقد يتقابل الحذف مع الإيجاز والإضمار، و من العلماء من يجعل (الحذف) من المجاز، وهناك من يُفَرِّقُ بينهما وبين (الحذف) فالأخير يكون فيه ثَمَّةَ مُقَدَّر نحو قوله- تبارك وتعالى: ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)) (يوسف: ٨٢)، والتقدير:واسأل أهلَ القريةِ، بحذف (أهل)، فالعقل يدل عليه، وتستحيل صحته بلا تقدير، بخلاف الإيجاز: فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني بنفسه.7

والفرق بين (الحذف والإضمار): أنه في الإضمار لابُدَّ من بقاء أثر المقدرِ في اللفظ فهو شرط المضمر، كقوله تعالى: ((وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا)) (النساء: ١٧١)، أي: أئتوا أمراً خيراً لكم؛ وهذا لا يشترط في الحذف فهو يُشعِرُ بالطرح، بخلاف الإضمار.8

واختلفوا في الحذف والمجاز: فالمشهور أن الحذف من المجاز، وقيل: إنما يكون الحذف مجازاً إذا تغيَّر حكم ما بقي من الكلام؛ فمتى تغيَّرَ إعرابُ الكلمة بحذفٍ أو زيادة فهو من قبيل المجاز، وإلاّ فلا توصَفُ الكلمة بالمجاز.9

وقد نقل الزركشي عن ابن عطية قوله:"وحذف المضاف هو عين المجاز أو معظمه؛ وهذا مذهبُ سيبويه وغيره من أهل النظر، وليس كلُّ حذفٍ مجازاً".10

وأنكره بعضهم؛ لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، والحذفُ ليس كذلك.11 وفي تحقيق ذلك يقول الزركشي:" أنه إنْ أُريدَ بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضِعِهِ، فالمحذوفُ ليس كذلك؛ لعدم استعماله، وإنْ أُريدَ بالمجاز إسنادُ الفعل إلى غيره، فالحذف كذلك".12

جـ- مواضع وشروط حذف الحرف: يقع الحذف كثيراً في اللغة العربية، وله مواضعُ متعددةٌ ذكرها العلماء، كحذف الاسم، وحذف الفاعل، و المفعول، هذا على صعيد المفرد، أما الجملة فقد يكون الحذف في جملة الشرط أو جوابه أو القسم أو جوابه...، وقد يكون الحذف واقعاً على الحرف، وهذا الذي يهمنا في هذه الدراسة، وحذف الحرف أيضاً له مواضع متعددة، فقد يُحذَفُ حرفُ النداء، أو(لا) النافية، أو لام الأمر، أو ياء المنقوص، أو ياء الإضافة وغيرها.

وقد وضع العلماء للحذفِ شُروطاً وأسباباً متعددة ذكروها في الكتب المختصة بذكر الحذف وأسبابه ودواعيه وقد أطالوا الحديث عنها.13 سنقتصر هنا على ذكر ما يهمنا منها هنا بقَدَرِ تعلقه بموضوع الدراسة.14

وأهم تلك الشروط أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف، إما من لفظه أو من سياقه، وتلك الدلالة إما حالية أو مقالية؛ فالمقالية لفظية تفهم من التركيب، وقد تحصل من إعراب اللفظ، كما إذا كان مجروراً فَيُعلَمُ أن لهُ جاراً، والحالية: قد تحصلُ من النظر إلى المعنى فيُفهَمُ من السياق ويُعلَمُ به على أنه لا يَتم المعنى إلا بمحذوفٍ كقولنا: فلان يحل ويربطُ، أي: يحلُّ الأمورَ، ويربطها، وهي ما تسمى بالدلالة العقلية، أي: أن العقل يدل عليه حتى تستحيل صحته بلا تقدير، كقوله جلَّ شأنُهُ: ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ)) (المائدة: ٣)، فالعقل دلَّ على حذف شيءٍ وهو أكلها، بتقدير: حُرِمَ عليكم أكل الميتة.15 ولكن نبَّهَ بعض العلماء إلى أن الحذف على ضربين:

أحدهما: أن لا يُقامَ مقامَ المحذوفِ شيء.

الثاني: أن يُقام مقامَهُ ما يدل عليه، كقوله تعالى: ((وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ)) (فاطر: ٤)، فالمحذوف تقديره: فلا تحزن واصبر.16 ولهذا فقد عُرِّفَ (المحذوف): بأنّهُ ما أُسقِط لفظه لكن معناه باقٍ، ويتضمنهُ المقدر.17

ومن أسباب الحذف:

1. كثرة الاستعمال، فيلجؤن إلى الاختصارمع الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، نحو: الهلال والله، أي: هذا

2. التفخيم والإعظام، كقوله تعالى: ((فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)) (طه: ٧٨)، فلم يفصح البارىء جلَّ شأنُهُ عن الذي غشيهم فهو مما لا يعلم كنهَهُ إلا الله إعظاماً بمصابهم.

3ـ قد يكون الحذف رعايةً للفاصلة القرآنية أو لاضطرار الشاعر لذلك؛ لإقامة الوزن وهو مختصٌ بالشعر، أو مراعاة السجع في النثر.

4ـ وقد يكون لشهرة المحذوف حتى يكون ذكره وعدمه سواء.18 وغيرها من أسباب الحذف ودواعيه.

حـذف الحـرف:

أشرنا سابقاً أن الحذف ضربٌ من الاختصار، وقد قام عليه أكثر كلام العرب؛ ولذا كان لابد لهذا المحذوفِ من دليلٍ يدلُّ عليه سواء أكان لفظياً، أم معنوياً(عقلياً)، أما فيما يتعلق بحذف الحروف، فهذا الشيء الذي لم يوافق عليه جميع النحاة فمنهم من قالوا بأنه ليس بالقياس على أساس أنه إنما جيء به اختصاراً عن الكلام، فكيف يُختَصَرُ ما هو مختصرٌ أصلاً؟ وهو الذي عليه ابن جني فيما نقله عن ابن السراج قائلاً:" أخبرنا أبو علي [الفارسي] قال: قال أبو بكر ابن السراج: حذف الحروف ليس بالقياس، قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنت مُختصِراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحافٌ به".19 ثم يُفَسر ذلك ابن جني قائلاً: "وتفسير قوله: إنما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، هو أنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيداً، فقد نابت (إلا) عن (أستثني) وهي فعلٌ وفاعل...وإذا قُلتَ: أكلتُ مِنَ الطعامِ؛ فقد نابت (مِنْ) عن البعض، أي: أكلتُ بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها، لم يجز من بعد ذا أن تتخرَّقَ عليها، فتهلكها وتُجْحِفَ بها... فقد صحَّ بعد الذي ذكرناه إلى أن قادنا إلى هنا أن حذف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الإنتهاك والإجحاف".20 وأخذ ابن جني يُبرهن في أكثر من موضع أن حذف الحروف ليس بالقياس ويكرره، إلاّ أنه بعد ذلك كله يذكر أنه على الرغم من أن عدم حذفها هو القياس: إلا أن الحروف مع ذلك قد تُحذَف تارة، وقد تزيد أخرى –على أساس أنه جعل الزيادة كالحذف بأنها ليست على القياس– ويورد على حذفها عدداً من الشواهد والأمثلة، وأنه أمرٌ لابدَّ منهُ في اللغة، وهو موجودُ وإن لم يكن على القياس. وفي التحقيق على ما أورده ابن جني وموافقته عليه يقول الزمخشري:" اختصارُ المختصر إجحافٌ به؛ إلاّ إذا صَحَّ التوجه إليه، وقد جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه".21

وكَونُ مَنْ يَرى أنَّ اختصار المختصر إجحاف فيه نظرٌ؛" إذ أنه يمكن أن ينظر إلى مثل هذا الحذف أنه ضربٌ من البلاغة التي من شأنها الإيجاز الذي هو من أرفعِ أبواب البلاغة، يتفاضل فيه أرباب الكلام، ويتنافسون دون قصورٍ أو إبهامٍ، وحذف الحرف ما هو إلا إيجازٌ مُفْهِمُ الدلالة، واضِح البيان".22 ولذا ذكر العلماء أن حرف الجر لا يُحذَفُ إلا مع أمن اللبس، والعلم بالمحذوف ومحله، وهذا الحذف نوعان: قياسي: إذا عُلِمَ المحذوفُ: (نوعاً، ومكاناً)، وذلك مع الأحرف المصدرية:(أنَّ، وأنْ، وكي). سماعي: يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه. نحو: دخلتُ الدارَ، ودخَلْتُ البَلَدَ، وأصله على الأرجح: دخلتُ إلى البلدِ، ولا يُقال: ذَهَبْتُ السوقَ، أي: إلى السوق؛ لعَدم السماع به.23

فذكروا أن الجر بحرفٍ محذوفٍ على قسمين:

ـ غير مطَّرِد: كقول رُؤبَة بن العجاج لمن قال له: كيفَ أصبَحت؟ خيرٍ والحمدُ لله، والتقدير: على خيرٍ والحمدُ لله.

وقول الشاعر: (من الطويل)

إذا قيلَ: أيُّ الناسِ شرٌّ قَبيلةً أَشارَتْ كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابِعُ24

أي: أشارت إلى كليب. وهذا النوع مقصورٌ على السماع.والمطَّرد: كقولك: بكم درهمٍ هذا؟ فـ(درهم) مجرور بـ(مِنْ) محذوفة عند الخليل و سيبويه.25وهنا نورد قول سيبويه عن حذف حرف الجر ورأيه فيه، يقول:" وليس كل جارٍ يُضْمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فمن ثمَّ قُبِّحَ، ولكنهم قد يضمرونه، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج".26

يتبين من كلام سيبويه أنه صرَّحَ بحذف حرف الجر مع التنبيه إلى أن الحذف لا يشمل جميع حروف الجر، ذلك لعلاقة الجار بمجروره بحيث يصبح كالكلمة الواحدة لا يمكن فصلها أو أحد طَرَفيها إلاّ إذا دعت الضرورة لذلك فضلاً عن اللجوء إلى التخفيف والاختصار لا سيما مع ما كثُرَ استعماله، ناهيك عن ما تحمله بعض النصوص من بديع المعاني من وراء حذفِ حرفٍ من الحروف، أو إضماره.

تناول النحاة موضوع (حذف الحرف) من خلالِ بابين: أحدهما من خلال كلامهم عن حذف الحرف، والآخر: هو (الإضافة)، وذلك لكون الاسمِ يُجَرُّ بالإضافة.

فحروف الجر من نحو: (من ، وإلى، وعلى، وعن،...) تسمى بـ حروف الإضافة، وإنما قيل لها ذلك؛ لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، فالإضافةُ معنىً وحروف الجر لفظٌ، وهي الأداة المحَصِلةُ لهُ، والجرُّ يكون بحرف الجر، أو بتقديرِهِ، فالعاملُ فيما سبقَ من جُمَل هو حرف الجر المقدَّر، والتأثيرُ لَهُ.27

والإضافة على ضربين:

(لفظية، ومعنوية)، فإن إضافة الاسم إلى الاسم هو إيصاله إليه من غير فصل، وهو جعل الثاني من تمام الأول، وهذه الإضافة إما (لفظية)، أي: أن تضاف الصفة إلى معمولها كما في قولك: ضاربُ زيدٍ، ومعمورُ الدارِ، وتسمى هذه الإضافة (غير محضة)؛ لأنها في تقدير الانفصال. ولفظية؛ لأنها لمجرد التخفيف في اللفظ، بحذف تنوين أو ما يقومُ مقامه، أي نستطيع القول: ضاربٌ زيداً، أو لرفعِ القبح، نحو: حسن الوجه؛ فإن في جره تخلُصاً من قُبحِ رَفعهِ، ومن قبحِ نصبِه، فلا يفيد المضاف تعريفاً.28 و(المعنوية): بمعنى أن يكون ثمة حرفُ إضافة مقدَّر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهي التي تسمى بالإضافة (المحضة)؛ لأنها خالصةٌ من تقدير الانفصال، أي: الخالصة؛ لكون المعنى موافقاً للفظ، وتسمى بالمعنوية: لأنها تفيدُ أمراً معنوياً وهو إما التعريف، أي: تعريف المضاف بالمضاف إليه إذا كان معرفة، كقولك: دارُ عمرٍ، أو تفيد التخصيص، أي: تخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة، نحو: غلام امرأة، وهو ما لم يبلغ درجة التعريف، إذ أن (غلام امرأة) أخصُ من (غلامٍ)، إلا أنه لم يتميَّز بعينه كما تميَّز (غلامُ زيدٍ) مثلاً.29

والذي يعنينا هنا هي الإضافة المعنوية؛ وهي تكون على ضربين أيضاً، وهما:

إضافةٌ بمعنى (اللام)، نحو: غلامُ زيد، أي: غلامٌ لزيد.

إضافةٌ بمعنى (مِنْ)، نحو: خاتَمُ فضةٍ، أي: خاتمٌ من فضةٍ.

فعند الإضافة حُذِفَ التنوين؛ لأن التنوين يدلُّ على الانفصال والإضافة تدلُّ على الاتصال وكَوْنُ الشيء متَّصِلاً منفصِلاً في حالةٍ واحدةٍ محالٌ.30 ومن النحاة من قسَّمَ الإضافة المعنوية على ثلاثة أضربٍ، وذلك بزيادة الإضافة بمعنى (في)، وهي للظرفية،

من نحو: ضربُ اليومِ.31 وجعل العلماء لهذا النوع من الإضافة ضوابطَ، ولذلك فرَّقوا بين الإضافة بمعنى (اللام) والإضافة بمعنى(مِنْ)، وذلك بأن في الإضافة التي بمعنى (اللام) الثاني غير الأول، سواءٌ وافقه في اسمه أم لم يوافقه، فهو يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً في قولك: غلام زيدٍ، فالاختلاف والمغايرة حاصلةٌ وإن اتَّحَدَ اللفظ.

وأما الإضافة التي بمعنى(مِنْ) فإن الأول هو من جنس الثاني، ويصِحُ الإخبار به عنه؛ بحيث يكون المضاف إليه كلاً للمضاف، و(مِنْ) هنا تكون (بيانية)؛ لأنها تبين جنس ما بعدها، نحو: بابُ ساج، وسوارُ ذَهَبٍ، إذ بيَّنت نوع المضاف، ولك في هذا نصبُ الثاني على التمييز أو الحال، أو إتباعه للأول، بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً، فيجوز أن تجعل الثاني وصفاً للأول، فـ (ساج) صفة للباب، أما التي بمعنى (اللام) فلا يصح فيها ذلك، فلا تقول: غلامٌ زيدٌ؛ إذ لا يجوز أن جعل زيداً صفةً لغلام، فـ (اللام) في هذه الإضافة تفيد التمليك والاختصاص، ومنه قولك: مالُ زيدٍ، وأرضُهُ، وبيتُهُ، أي: مالٌ لزيدٍ، وأرضٌ لهُ، وبيتٌ له، أي: يملكُهُ.32

أما الإضافة التي بمعنى (في) الظرفية، أي: التي للزمان والمكان، فمثاله قوله تبارك وتعالى: ((وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)) (سبأ: ٣٣)، أي: مكرٌ في الليل والنهار. وهو الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني والذي اختاره ابن مالك؛ لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح، وأكثرهم نفى هذا الضرب من الإضافة، وأوَّلوا ما جاء على معنى (في)، فجعلوه بمعنى (اللام) مجازاً.33

بلاغة ووجوه حذف حرف الجر (من)

وبعد إظهار وجوه الحذف، ومنها حذف الحرف، وبالأخص حذف حرف الجر، نشير هنا إلى وجوه حذف(مِنْ) بالتحديد، وقد تبيَّن لنا أحدها وهو تقديرها من خلال الإضافة، إلا أنها قد تُحْذَفُ من الكلام اختصاراً وتخفيفاً، إذا كان فيه ما يدل عليها، فتكون بمثابة الثابت الملفوظ به، أو أنها تُحذَفُ لغرضٍ بلاغي كما سنبين فيما يلي:

فقد يحذف حرف الجر (مِنْ)، إلا أنه يكون كالمثبت في اللفظ؛ فيجرون به الاسم وهو محذوف، كما يجرونه به، وهو مثبتٌ ملفوظٌ به، فقد ورد عن العرب أنها قالت: (أما رجُلٍ ينصِفُنا، وألا رجلٍ يفعلُ كذا)، بجرِ رجلٍ، فقيل: الجر بـ (مِنْ) محذوفة.34 فذكروا أنه لا يجوز إظهار (مِنْ) بعدهما، وقيل: يجوز إظهارها مع (أما)دون(ألا).35ومنه قول الشاعر:(من الوافر)

ألا رجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيراً يَدلُّ عَلَيهِ مُحَصِّلَةٍ تبيتُ36

أراد: ألا مِنْ رجلٍ، وقد أجازَ ابنُ مالك القياسَ عليه.37

وقد تحذف ثم يوصل الفعل إلى الاسم، فَيَنْصُبُهُ، نحو قولهم: اخترتُ الرجالَ زيداً، واستغفرتُ اللهَ ذنباً.38 وهذا الذي يُطلقُ عليه في الاصطلاح بـ (الحذف والإيصال)، ويُرادُ بهِ حذفُ الجار، وإيصال الفعل أو شبهه إلى المجرور؛ فيَنصِبه ويسمى: (النصب على نزع الخافض)، وهو يكثر مع الفعل اللازم الذي لا ينصب المفعول به بنفسه.39 وقد ذكره سيبويه تحت عنوان: (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئتَ اقتَصَرتَ على المفعول الأوَّل، وإن شئتَ تعدى إلى المفعول الثاني، كما تعدى إلى الأول).40 ففي هذه الحالة:

إما أن يكون الفعلُ لازماً لا يتعدى إلاّ بحرفِ إضافة، ثم يُحذَفُ الحرفُ، وينصب الاسم الذي كان داخلاً عليه، كنصب المَقَسَّمِ بهِ بعد حذف حرف القسم.

وإما أن يكون الفعلُ مما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ويصل إلى المفعول الثاني بحرفِ إضافةٍ، ثم يُحذف حرف الجر وُينصَب الاسمُ بعده، وذلك إما تخفيفاً واختصاراً، وإما لأغراضٍ بلاغية كما سبقت الاشارة إليها، وفي هذه الحالة يذكرُ سيبويه أنه ليس كل فعلٍ يُفعلُ به كذا وأنه ليسَ الغالب من كلام العرب، وإنما يتكلم به بعضهم.41

ومما كثر استشهاد النحاة به على هذه الحالة قوله- تجَلَّتْ صفاتُه: ((وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا)) (الأعراف: ١٥٥)، وتقديره على حذف حرف الجر، والمعنى: (من قومِهِ).42 قال الفراء في تفسيرها:" اختار منهم سبعين رجلاً، وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (مِنْ)؛ لأنه مأخوذٌ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخيرٌ من القوم، فلما جازت الإضافة، ولم يتغيَّر المعنى استجازوا أنْ يقولوا: اخترتكم رجلاً، واخترتُ منكم رجلاً".43

وذهبَ الأخفش إلى أنه عندما نُزِعَ الخافضُ (مِنْ) عمِلَ الفعلُ(اخْتَارَ)؛ لأن أصلُهُ واختارَ موسى مِنْ قومِهِ.44 وذكر أبو حيان بأن الفعل(اخْتَارَ) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بوساطة حرف الجر، وهذه الأفعال مقصورةٌ على السماع.45 أما أبو عبيدة فذكر أن ذلك من المجاز، ومجازه هو: اختار موسى من قومه، وأن بعض العرب يجتازون؛ فيحذفون (مِنْ).46 فلم يقل بالحذفِ، وقالَ بمجازِهِ.

ويذكر السهيلي أن من بلاغة هذا الحذف هوأن معناه إخراج شيءٍ من شيءٍ، وأنه حُذِف لتضمين الفعل معنى فعلٍ آخر متعدٍ به، كأنك حين تقول: اخترتُ الرجال زيداً، بمعنى: نَخَّلتُهُم ونَقَّدتُهُم فأخذتُ منهم أفضلهم وهو زيد، ومن هنا أُسقِطَ الجر.47 وكأنه والله أعلم من إسقاط حرف الجر (مِنْ) نعيٌ على بني إسرائيل؛ لدوام تمرُّدِهم ومخالفتهم لنبيهم، فكأنه لم يجد فيهم خياراً سوى هؤلاء السبعين وكأنهم كلُّ القوم، ففيه تلميح لقلة الصالحين منهم بمقابل كثرة العاصين، فقد ورد هذا الاختيارُ بعد آياتٍ تحدثت عمّا قام بِهِ قوم موسى في غيابه من عبادة العجل من دون الله سبحانه في قوله: ((وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (150) قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ (151) إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ)) الأعراف: (١٥٠ – ١٥٢)، وقُصُرِ موسى عليه السلام بالدعاء بالمغفرة على نفسه وأخيه يشعر بأن الصالحين في القوم إنما هم قلةٌ قليلةٌ، وكأنه لو ذكر (مِنْ) فإنه يوحي بكثرة الأخيار فيختار قوما من بينهم، فكأن حذفها يوحي باقتصارهم على هذا العدد لاغير.48

ومن العلماء من قدَّر حرف الجر (مِنْ) وغيرها من حروف الجر قبل مفاعيل الأفعال:(اختار، استغفر، أمر، دَعى، سَمِعَ، سمَّى، كنّى)،49 وقد جعلها أبو حيان مما تُحفَظ ولا يُقاسُ عليها؛ لكونها مقصورةً على السماع.50 ومنها قولهم: اخترتُ الرجال زيداً، وكَنَيتُهُ زيداً أبا عبدالله، وسمَّيتُهُ عَمراً...51

ومنه قول الشاعر:(من البسيط)

أستَغْفِرُ اللهَ ذَنباً لَسْتُ مُحْصيَه رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ52

أي: استغفرُ اللهَ مِنْ ذَنبٍ.53

وقد أورد الفراء هذا الشاهد فذكر أن الكسائي أنشده ولكن على تقدير حذف (اللام)، أي: استغفرُ اللهَ لِذَنبٍ، ثم أخذَ يورد شواهِدَ أخرى على كون المحذوفِ فيها هو (اللام).54

ومنه أيضا قول شاعر آخر: (من الطويل)

ومنَّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً وَجوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزَعازِعُ55

فالتقدير: اختير من الرجال، فالنصب في (الرجال) بحرف الجر المحذوف، وعُديَ الفعلُ بنفسه، فَوَصل الفعل بعد حذف الخافض. والشاعر يصف قومه ويمدحهم بالجود والكرم عند اشتداد الزمان وهبوب الرياح، وهي الزعازع.56

ومنه قول آخر وهو يذكر النبي صلى الله عليه وسلم: (الرجز)

تَحْتَ التي اختارَ لُهُ اللهُ الشَّجَرْ57

أي: تحت التي اختارها الله له من الشجر، يعني الشجرة التي بُوْيِعَ رسول الله – عليه الصلاة والسلام – تحتها.58

وغيرها العديد من الشواهد التي أورَدَها النحاة والمفسرون على حذف (مِنْ) مع نصب ما بعده.

وقد علق العلماء على هذا النوع من الحذف على أنه بغير قياسٍ، وفيه يقول سيبويه:" وَلَيسَتْ استغفرُ الله ذنباً وأمرتُكَ الخيرَ، أكثر كلامهم جميعاً...فهذه الحروفُ كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة، وليس كُلُ فعلٍ يُفعَلُ بهِ هذا، كما أنه ليس كلُ فعلٍ يتعدى الفاعلَ، ولايتعدى إلى مفعولين".59

وعلى هذا النوع من الحذف يُصرِّح ابن يعيش قائلاً:" وهذا الحذف وإنْ كان ليس بقياس لكن لابدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطقُ بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتَهُم، ولاتقيسُ عليه، فلا تقول في: مررتُ بزيدٍ: مررتُ زيداً."60

ومن خلال الحذف، فقد بيَّن النحاة بأن المفعول المنصوب في هذه الجمل الفعلية هو بخلاف ما كان فيه المفعول منصوباً تحت تأثير الفعل وحده، فالفعل قد يتعدى إلى المفعول من خلال حرف جرٍ محذوف، أي: بمساعدته، ذلك أنهم فرَّقوا بين الأفعال التي في أصلها تنصب مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، وبين ما ينصب على نزع الخافض، فأظهروا جراً كامناً لا غنى عنه في الجملة مع كون ظاهرها منصوباً، وهو بعكس ورود حرف الجر الزائد الذي يكون ما بعده مجرورا لفظاً في الظاهر، أما الكامن فهو النصب، لأنه منصوبٌ محلاً على أساس زيادة حروف الجر.61

وقد يُحذف حرف الجر ويكون الحذف فيه قياساً ذلك إذا جاء مع الأحرف المصدرية الناصبة منها(أنَّ، أنْ)؛ إذ يكثر حذف (مِنْ) ويطَّرد إذا كان المجرور مع (أنَّ) المشددة الناصبة للاسم وصلتِها، و(أنْ) الناصبة للفعل وصلتها، وهي كثيرة الوقوع في اللغة وقد استحسنه العلماء؛ لأنه يجوز القياس عليه، ولطول الصلة،62 لأن (أن) وما بعدها من الفعل وما يتعلَّق به، والاسم والخبر ومُتَعَلِقاته، بمعنى المصدر تطول معهما الجملة؛ فيجوز معها حذف حرف الجر؛ تخفيفاً، ولكن بشرط: تعيين الحرف، وعدم اللَّبس، فإن خِيفَ اللبسُ امتنعَ الحذفُ، نحو: رغِبتُ في أن تفعَلَ كذا، أو رَغِبتُ عن أن تفعَلَ كذا، لإشكال المراد بعد الحذف إلا إذا دلَّتْ على ذلك قرينة، أو كان المرادُ مَقصوداً، كقوله جلَّ ثناؤه: ((وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)) (النساء: ١٢٧)، فيجوز أنْ يكون الحذفُ لقرينةٍ كانت وقتَ نزول الآية، أو أن الحذفَ لأجل الإبهامِ؛ ليَرتدِعَ من يَرغَبُ فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهِنَّ وفَقْرِهِنَّ.63

وهذا الحذف جائزٌ شرط أن لا يذكر المصدر، فلو صرَّحتَ بالمصدر، فقلتَ: أنا راغبٌ في لقائكَ، وعَجِبْتُ من قيامكَ، لم يجز حذف حرف الجر كما جاز مع (أنَّ، وأنْ) في قولكَ: أنا راغِبٌ أن ألقاكَ، وعجبتُ أن قُمتَ، بحذفِ حرف الجر: (في، ومن).64

ومما جاء على حذف (مِنْ) بعد (أنَّ، وأنْ) كثيرٌ في قولهم: لامحالةَ أنَّكَ ذاهبٌ، وتقول: مامنعكَ أنْ تأتينا، أراد: مِنْ إتياننا،65 ومما جاء في التنزيل قول الله- جلَّ شأنه: ((أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)) (الأعراف: ٦٣)، أي: مِنْ أنْ جاءكم منذرٌ من ربِّكُم، فـ ((جَاءَكُمْ)) مجرور بـ(مِنْ) محذوفة مع أنْ، أي: عجبوا من مجيء منذِرٍ منهُم.66 ويكثر حذف (مِنْ) ويطَّرد في تمييز (كم)، سواء أكانت الخبرية أم الاستفهامية، غير أن القول بجر تمييزها بحرف الجر المحذوف فيه اختلاف بين كونها استفهامية، أو خبرية. أما (كم) الاستفهامية فإن تمييزها مجرور بـ(مِنْ) عند الخليل وسيبويه، وبالإضافة عند الزجاج.67

ذكر ابن السراج في أصوله عن سيبويه قائلاً:" قالَ سيبويه: وسألتُهُ- يعني الخليل- عن قولهم: على كم جِذعٍ بيتُكَ مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النصبُ، وهو قولُ عامَّةِ الناس، يعني نصبُ جذع، قال: فأمّا الذين جَرّوا فإنَّهُم أرادوا معنى: (مِنْ)، ولكنَّهُم حَذَفوها هنا تخفيفاًعلى اللسان، وصارت (على) عِوَضاً منها".68

فجعل سيبويه تمييز (كم) الاستفهامية مجروراً بـ(مِنْ) المحذوفة؛ تخفيفاً على اللسان، وصارتْ (على) عِوَضاً منها، ونسبَ ذلك إلى الخليل الذي أشار إلى أن القياس فيها النصب، وأنه كلامُ العامةِ، و في حذف (مِنْ) هنا أيضا قياسٌ مطَّرِد كما قال به عددٌ من النحاة.69

ومنها قول العرب: (بِكَم دِرهَمٍ اشتَرَيتَ هذا؟)، والذي يُصَرِّحُ به نص سيبويه أنه يجعل تمييز (كم) مجروراً بـ(مِنْ) المحذوفة على أن يُقامَ حرف جرٍ عوضاً منها، وفي ذلك يقول البطليوسي فيما نقله عن الزمخشري:" قال أبو القاسم: إعلم أنَّ ما بعدَ (كم) منصوبٌ أبداً إذا كانت استفهاماً على التمييز، إلاّ أن يدخُلَ عليها حرفُ خَفضٍ؛ فيكون لك فيما بعدها النصبُ على أصل الاستفهام، والخفضُ على إضمارِ (مِنْ)".70

فقد أجاز في تمييز(كم) الاستفهامية حالتين: إحداها (النصب) وهو ما يكون على أصله، و الثانية: الجر بحرف الجر المحذوف، وهو(مِنْ)، لكن الجواز بشرط أن يدخُلَ على (كم) الاستفهامية حرف جرٍ يقومُ مقام الجار المحذوف، وهذا الذي لم أجده عند ابن الشجري حين ذكر أن مذهب الخليل هو جرُّ النكرة التي بعد (كم) وهي تمييزها، بـ(مِنْ) محذوفة، في نحو: (كم رجُلٍ عندي)، ثم يستشهدُ على ذلك بقول الشاعر: (من السريع)

كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا وَكَمْ ساخِرٍ71

يتبيَّن من نصِّه أنه لم يُحدد نوع (كم) أهي (الخبرية) أم (الاستفهامية)؟ فلو كانت الاستفهامية لوجب عليه إدخال حرف الجر قبل (كم)؛ لكي يجوز عندها جرُّ تمييزها بـ(مِنْ) محذوفة، وإلاّ عَمِلَتْ فيها النصب وهو الأصل والعام. ولكن يظهر من الأمثلة التي أوردها أنها (مِنْ) الخبرية وهي التي سنوردها والكلام الذي عليها فيما يلي.

أما الزجاج فقد خَطَّأ تقدير (مِنْ) فيها؛ لامتناع حذف حرف الإضافة، وهو ما ذهبَ إليه أبو علي الفارسي وبعض الكوفيين، وفي هذا صرَّح الزجاج قائلاً:" هذا التقدير عندي خطأ؛ لأن حروف الخفض لا تُضمَر، إلا أنه يجوز الخفضُ على وجهٍ آخر، وهو أن يُخفَضَ (كم) في الاستفهام كما يُخفَضُ بها في الخبَرْ، ألا ترى أنَّهُم أجازوا النصبَ بها في الخبر على التشبيه بها في الاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بها في الخبر".72

أما تمييز (كم) الخبرية، فهو أيضاً مما يكثر ويَطَّرد فيه حذف (مِنْ) وإبقاء عمله بعده بالجر للتمييز، وهو على مذهب الكوفيين.73 ومنه قولهم: كَمْ رجُلٍ كريمٍ قد رأيتَ! أي: كم مِنْ رجلٍ، وكم رجُلٍ أفضَلُ منكَ، أي: كم من رجُلٍ أفضل، وكم درهَمٍ قد أعطيتَ، أي: كم من درهمٍ، فأجازوا حذف (مِنْ) فيها؛ لقوة الدلالة عليه، ولكثرة دخولها على التمييز.74

وتجري (كأيِّن) مجرى (كم) الخبرية فتُقَدر(مِنْ) قبل المجرور الذي يليها، ومن شواهدها قوله تعالى: ((وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ)) (الحج: ٤٨)، يقول الفراء في تفسير قوله جلَّ وعلا: ((قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ)) (البقرة: ٢٤٩)" وفي قراءة أُبي: ((كأيِّن من فئةٍ قليلةٍ غَلَبَتْ...))،75 وهما لغتان، وكذلك((وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)) (آل عمران: ١٤٦)، وهي لغاتٌ كلها معناها (كم)، فإذا ألقيتَ (مِنْ) كان في الاسم النكرة النصب والخفض".76 كما أنه أجاز في غير هذه الآية لتمييز (كم) الأوجه الإعرابية الثلاثة:(الرفع، والنصب، والجر).77

ولم يَرِد عن سيبويه مخالفةً لما ذهب إليه الكوفيون بل أنه في كثيرٍ من المواضع لم يخصص(كم) التي تحدث عنها، وأجاز جر تمييزها مع إشارتِهِ بوقوعها كثيراً في اللغة.78 وكما سبق أن أوردنا ما ذكره ابن الشجري عن الخليل، وأن (كم) فيها على ما يدلُّ عليه النص خبرية، وليست استفهامية، وهو إشارة لموافقة الخليل أيضاً عليه.79

غير أنه ذكر فيما نقله عنه ابن السراج أن (كم) الخبرية تأتي للكثرة نظيرة لـ (رُبَّ) التي تأتي للقلة، إلا أن (كم) اسم، و(رُبَّ) حرف، وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منوَّن، فهي مُضافة، ومن ذلك قولك: كم غلامٍ لكَ قد ذَهَب! وذكرَ أن كم لا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت، فتقول: كم رجلٍ قد لقيتَ، وكم درهمٍ قد أعطيتَ.80

والظاهر من الكلام أن سيبويه يجرُّ تمييز كم الخبرية على الإضافة. وقد يجيز جرها على حذف (مِنْ) في الشعر؛ لتصريحه بذلك في حديثه عن جواز إعمال (كم) سواء على الاستثناء أو الرفع أو الجر، ذلك إذا فُصِلَ بينها وبين (كم) حاجز، ففي جر تمييزها الذي فُصِّلَ فيما بينهما يقول:" وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رَجُلٍ...فإن قال قائل: أُضمِرَ (مِنْ) بعد فيها. قيل له: ليسَ في كلِّ موضعٍ يُضمَرُ الجارُّ، ومع ذلك إن وقوعها بعد (كم) أكثر، وقد يجوزُ في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ".81 وقد استدل النحاة بشاهد شعري على ورود تمييز (كم) الخبرية على ثلاثة أوجه: وهي:(الرفع، والنصب، والخفض).82 وهو قول الشاعر:(من الكامل)

كَمْ عَمَّةً لَكَ يا جَرِيرُ وخَالةٍ فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري83

والبيت في الهجاء.84 والشاهد فيه ورود تمييز (كم) الخبرية على الأوجه الإعرابية الثلاثة (رفعاً، ونصباً، وجراً)، فالنصب: يكون على أصل (كم)

"والرفع على الابتداء وتكون (كم) لتكثير المرارة، والتقدير: كم مرة حلبتْ عليَّ عِشاري عَمَّةٌ لك وخالةٌ".85

أما على تقديرها استفهامية فيكون النصب" وتوجيهه على كون الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكن على سبيل التهكم والسخرية، فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلَبْنَ عليَّ عشاري، فقد ذهبت عني عددها، و(كم) مبتدأ، خبرها جملة (حلَبَتْ)"86

وأما الخفض: فعلى إضمار حرف الجر (مِنْ) فقد" طالت صحبة (مِنْ) للنكرة في (كم)، فلما حذفناها أعمَلنا إرادتها فخفضنا".87

مع الإشارة إلى أن سيبويه في استشهاده بهذا البيت جعل تمييز (كم) مرفوعاً على الابتداء على تقدير (المرار)، إلا أنه أورد شاهداً آخر ذكر فيه أن تمييز (كم) الخبرية فيها الأوجه الثلاثة، وهو قول الشاعر:(من الرمل)

كَمْ بِجودٍ مُقرِفٍ نالَ العُلى وكَرِيمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَه88

فأجاز فيه "الجر،والرفع، والنصب ".89

وكما أن حذف (مِنْ) قبل (كم) هو على القياس وهو مطَّرِد، فإن إثباتها مع (كم) أيضاً مُطَّرِد فهو كثير الوقوع في اللغة وقد أشار إليه العلماء، فذكر المبرد أن العرب تقول: كم من رجلٍ قد رأيته؟ فأدخل (مِنْ) على (كم) الاستفهامية توكيداً وإعلاماً أنه واحدٌ في معنى الجميع.90

ومما جاء في التنزيل الحكيم قوله- جلَّ وعلا: ((سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) (البقرة:٢١١)، وقوله تبارك وتعالى: ((فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ))(البقرة: ٢٤٩) وغيرها الكثير من الآيات الكريمة، وقد استحسن العلماء أن يؤتى بـ(مِنْ) إذا فُصِّلَ بين (كم) وبين مميزها.91 وذكر ابن السراج أن (مِنْ) تدخل على تمييز (كم) الاستفهامية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك منعاً للبس نحو: كم ضربتَ من رجُلٍ؟ فلو قيل: كم ضربتَ رجلاً؟ لم يدرِ السامع أكان الاستفهام عن عدد الرجال الذين ضُرِبوا، أم عن عدد المرات التي ضرب فيها الرجل؟ فتدخل (مِنْ)؛ لتُزيل الشك؛ وتبيِّن أن المراد إنما هو الثاني.92

ومما سبق تبيَّن أن دخول (مِنْ) على (كم) سواء أكان بالحذف أو بالإثبات هو شيءٌ واردٌ في اللغة وعليه القياس، وكذلك الأمرُ مع (أنَّ، وأنْ) المصدريتان، وهو ما عليه جمهور النحاة.

الخاتمة:

(الحذف) أسلوبٌ من أساليب العربية لجأ إليه المتحدث البليغ للتعبير عن مراده أو لوصف حالةٍ نفسيةٍ من خلاله، وفيه يلجأ السامع أو القارئ إلى إعمال فكره وتدبره؛ لكي تنكشف بعده ألوان البيان والبديع، وأسرار خالجت نفس من لجأ إليه، وقد عرفنا أن الحذف واردٌ مع الحرف ومن العلماء من لم يرتض وقوعه مع الحرف لكونه اختصارا لتركيب او كلمة او معنى فلا يجوز اختصار المختصر اصلا، ومنهم من قال به، بل وجعله من بديع الكلام و بيانه على أن يتقيّد بشروط ويكون لاسباب معيّنة لولاها لما جاز

معه الحذف، ولحذف الحرف وجوه متعددة واغراض بلاغية تظهر في السياق ولا سيما في السياق القرآني المعجز، والحذف مع (مِنْ) نموذج الدراسة على ضربين كما أشار إليه العلماء، ضربٌ فيه حذف (مِنْ) مطَّرد وعليه القياس، وهو حذفها بعد (كم)، و(أنَّ، وأنْ) ولا خلاف فيه عند النحاة إلاّ بما يتعلَّق بماهيَّة حذف (مِنْ) فيه، وضربٌ اقتصرَ على السماع، ولا يُقاسُ عليه فلجأ إليه المتحدِّث؛ للإختصار، أو لكثرة الاستعمال وشيوعه بحيث أصبح حذف الحرف أو إبقاؤه سيّاناً، فهو معلومٌ في معناه واضحٌ في دلالته، فهو ضربٌ من الاختصار والإيجاز. فتكون (مِنْ) عاملاً محذوفاً سواء بقي مجروره على حركته الإعرابية بعد حذفه أو أنه تغيَّر إلى حركة إعرابية أخرى، أسهمت (مِنْ) لوقوع تلك الحركة عليها ووصول العامل الآخر إليه فـ(مِنْ) هنا هي: (العامل المحذوف).

التهميش:

[1]- تنظر مادة (حذف) في: معجم العين:201/3، الصحاح: 1341/1، تاج العروس: 121/23، الكليات/384

[2]- ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية/62

[3]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 102/3، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 632/1،خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها في تفسير (التحرير والتنوير)/213، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية/98

[4]- ينظر: الكليات/384

[5]- دلائل الإعجاز/288-289، وينظر: بلاغة التراكيب –دراسة في علم المعاني-/47-48

[6]- البرهان في علوم القرآن: 104/3-105

[7]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 102/3، الكليات/384-385، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 632/1

[8]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 102/3

[9]- ينظر: الكليات/ 806

[10]- البرهان في علوم القرآن: 103/3

[11]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 103/3، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 639/1

[12]- البرهان في علوم القرآن: 104/3

[13]- البرهان في علوم القرآن: 104/3-232، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 631/1-640، الكليات/384-389، التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن/73-92، التضمين النحوي في القرآن الكريم:169/1-170، الجر بعد الحرف في النحو العربي/303 -357، خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير/ 213-343.

[14]- الجدير بالإشارة الى أن إفراد ذكر حرف الجر (مِنْ) وتناوله من حيث كونه محذوفا بشيء من التفصيل، لم يتطرق إليه في حدود ما اطلعت عليه باحث آخر، وإنما اكتفى العلماء بذكر الشيء اليسير منه عند تكلمهم عن الحذف، ومنها حذف حرف الجر، لذا في هذه الدراسة سنفرد ذكر الحذف لـ(مِنْ) ومواقعه إن وجد، باستثناء ما ورد في كتاب الأدوات النحوية في كتب التفسير/345؛ فقد أفرد حذف (مِنْ) بالذكركما فعل مع باقي الحروف.

[15]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 108/3، الكليات/385، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 637/1، خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير (التحرير والتنوير)/219

[16]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 209/3

[17]- ينظر: الكليات/870

[18]- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 105/3-108، التضمين النحوي في القرآن الكريم: 169/1

[19]- الخصائص: 273/2، وينظر: المحتسب: 51/1، البرهان في علوم القرآن: 209/3

[20]- الخصائص: 274/2-275

[21]- البرهان في علوم القرآن: 210/3

[22]- خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير (التحرير والتنوير)/244-245

[23]- ينظر: المعجب في علم النحو/46-47

[24]- البيت للفرزدق في ديوانه: 73/2، من قصيدة عدد أبياتها (38) بيتاً والبيت الشاهد يأتي بالتسلسل الـ(30) منها وهي في هجاء جرير، وفيه (أشارت كُلَيبٌ) بالرفع على تقدير مضمر، أي: هذه كُليبٌ، وينظر: منتهى الطلب من أشعار العرب: 287/5، وفيها (كُليباً) بالنصب، أي: بحذف الجاروتعدية الفعل الى المفعول، والقصيدة فيه تتألف من (45) بيتاً، المقاصد النحوية: 988/2، خزانة الأدب: 113/9، 41/10، و فيها أيضاً ذكر المصنف أن القصيدة تتألف من (45) بيتاً، الدرر اللوامع: 92/2، وبلا نسبة في: المساعد على تسهيل الفوائد:299/2، و(الأصابع) مرفوعة بـ(أشارتْ) والشاهد فيه جر(كُلَيب) حيث جاء مجروراً، فأسقط الجار، وأبقى عمله.

[25]- ينظر: حاشية الخضري: 235/1، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: 568/1

[26]- الكتاب: 164/2

[27]- ينظر: المفصل/82، شرح المفصل لابن يعيش: 123/2

[28]- ينظر: المفصل/82-83، شرح قطر الندى وبل الصدى/253-254، مجيب الندى في شرح قطر الندى/458-459

[29]- ينظر: المفصل/82،شرح المفصل لابن يعيش: 126/2، شرح قطر الندى وبل الصدى/253، مجيب الندى في شرح قطر الندى/458

[30]- ينظر: المفصل/82، أسرار العربية/279، شرح المفصل لابن يعيش: 126/2، شرح الرضي:206/4، شرح الكافية لابن جماعة/173، ارتشاف الضرب:1799/4، شرح المكودي على الألفية:417/1

[31]- ينظر: شرح الرضي:206/4-207، شرح الكافية لابن جماعة/173، ارتشاف الضرب:1800/4

[32]- ينظر: الجمل في النحوللزجاجي/76-77، أسرار العربية/280، شرح المفصل لابن يعيش: 126/2، شرح الرضي:207/4، شرح الكافية لابن جماعة/173، ارتشاف الضرب:1799/4،شرح قطر الندى وبل الصدى/253-254 شرح المكودي على الألفية:417/1، الأشباه والنظائر في النحو: 242/2، مجيب الندى في شرح قطر الندى/458

[33]- ينظر: شرح الكافية لابن جماعة/173، ارتشاف الضرب:1800/4، مجيب الندى في شرح قطر الندى/457

[34]- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 516/4، جواهر الأدب/280، ارتشاف الضرب:1725/4

[35]- ينظر: جواهر الأدب/280، ارتشاف الضرب:1725/4

[36]- البيت استشهد به سيبويه في الكتاب: 308/2، باب النداء ولم ينسبه لأحد، وقد نسبهُ السيرافي والأعلم الشنتمري لعمر بن قِعاس، أو قِعناس المرادي، ويروى البيت بنصب (رجل) ورفعه، والجر على معنى: أما من رجُلٍ، ينظر: شرح شواهد سيبويه للسيرافي: 526/1-527، وفيه مابعد هذا البيت، تحصيل عين الذهب/355، مُنتهى الطلب من أشعار العرب: 245/8، ارتشاف الضرب: 1758/4، الجنى الداني/382، المقاصد النحوية: 816/2، خزانة الأدب:3 /51-55، شرح ابيات مغني اللبيب: 98/2-99، و (المحَصِّلة): المرأة التي تُحَصِّل تُراب المعدَن، وروى بعضهم:(تبيث) من بثتُ بالشيء بَوثاً وبيثاً، إذا استخرجتُهُ.

[37]- ينظر: ارتشاف الضرب:1758/4، الجر بعد الحرف في النحو العربي/324

[38]- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 516/4، معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر/87

[39]- ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:640/1، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية/99

[40]- ينظر: الكتاب: 37/1

[41]- ينظر: م . ن: 38/1-39

[42]- ينظر: م . ن: 37/1، معاني القرآن للأخفش: 339/1، المحتسب: 51/1، أمالي ابن الشجري: 285/1، شرح المفصل لابن يعيش: 514/4، تفسيرالبحر المحيط: 397/4، البرهان في علوم القرآن: 215/3، الأدوات النحوية في كتب التفسير/344، الجر بعد الحرف في النحو العربي/327

[43]- معاني القرآن للفراء: 395/1

[44]- ينظر: معاني القرآن للأخفش: 339/1

[45]- ينظر: تفسيرالبحر المحيط: 397/4

[46]- ينظر: مجاز القرآن لابي عبيدة: 229/1

[47]- ينظر: نتائج الفكر/255

[48]- ينظر: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/336

[49]- ينظر: : الكتاب: 37/1، شرح المفصل لابن يعيش: 515/4، تفسيرالبحر المحيط:397/4

[50]- ينظر: تفسيرالبحر المحيط: 397/4

[51]- ينظر: الكتاب: 37/1-38، أمالي ابن الشجري: 131/2، تفسيرالبحر المحيط: 397/4، الجر بعد الحرف في النحو العربي/327

[52]- وهي من أبيات سيبويه المجهولة القائل، ينظر: الكتاب:37/1، المقتضب: 331/4، شرح أبيات سيبويه للنحاس/43،الخصائص: 247/3، تحصيل عين الذهب/73، شرح المفصَّل لابن يعيش: 515/4 ، خزانة الأدب:111/3

[53]- ينظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل/95، الكتاب: 37/1، شرح المفصَّل لابن يعيش: 515/4

[54]- ينظر: معاني القرآن للفراء: 233/1، وتجدر الإشارة الى أن أحد الباحثين المعاصرين أورد هذا الشاهد عند تناوله لموضوع حذف (مِنْ)، ولكنه خالفَ الصواب عندما ذكر أن الكسائي كان يُقَدر حذف (مِنْ) قبل مفعول (استغفر) الثاني، وأنه أنشده هذا الشاهد، والحقيقة أنني لم أجد هذا الذي نقله عن الفراء في كتابه معاني القرآن الذي أُحيلَ إليه في الهامش بعد ذكره هذا، وأن الذي وجدته إنما كان استشهاد الفراء به على حذف (اللام) كما سبق أن أوردناه في المتن، ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير،

للدكتور: محمد أحمد الصغير/345. ومع ذلك أقول لايسلم أحدنا من السهو فللأمانة العلمية أذكر أن جهد الباحث كان واضحاً في كتابه هذا وهو مشكورٌ عليه، ولربما كان الوحيد – في حدود اطلاعي– الذي تحدَّث عن (مِنْ) بمعزل عن باقي الحروف، وجعل لها كلاماً خاصاً كما جعل لغيرها من الحروف.

[55]– البيت من مطلع قصيدة للفرزدق قالها في هجاء جرير عدد أبياتها (38) في ديوانه: 71/2، و جعلها بعضهم (45) بيتاً كما في: منتهى الطلب من أشعار العرب: 283/5، وخزانة الأدب: 113/9، 123، وله في: الكتاب:39/1، تفسيرالطبري: 145/13، تحصيل عين الذهب/74، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/287، برواية (ومنا الذي)، أي: بدوام الحزم، لسان العرب: مج2: 1299/13مادة (خير)، أراد: (من الرجالِ)لأن اختار مما يتعدى الى مفعولين فحُذِفَ الجار وعُديَ الفعل، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش:339/1، المقتضب: 330/4، و شرح أبيات سيبويه للنحاس/42، و(الزعازع): الرياح الشديدة واحدتها زعزع.

[56]– ينظر: الكتاب:39/1، ومعاني الأخفش:339/1، أمالي ابن الشجري: 286/1، 131/2، شرح المفصل لابن يعيش: 515/4

[57]– الرجز للعجاج وهي من أرجوزته الشهيرة التي مدح بها عمر بن عبدالله بن معمر التميمي، وترتيبه الـ(11) من الأرجوزة التي تبلغ (182) بيتاً، في أراجيزه: 8/1، وله في: مجاز القرآن لابي عبيدة: 229/1، وبلا نسبة في: تفسير الطبري: 147/13، ولسان العرب:مج2: 1299/13مادة (خير)، ونسبه ابن الشجري لـ(رؤبة) في أماليه: 286/1.

[58]– ينظر: أمالي ابن الشجري: 286/1، مجاز القرآن: 229/1

[59]– الكتاب: 38/1–39

[60]– شرح المفصَّل لابن يعيش: 515/4

[61]– ينظر: تفصيل هذا الأمرفي: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة– دراسة تفسيرية–/214وما يليها

[62]– ينظر: الكتاب: 127/3، 155، 173، معاني القرآن للفراء: 299/1–300، المقتضب: 241/2، شرح المفصل لابن يعيش: 515/4، شرح الأشموني: 197/1، المعجب في النحو/46

[63]– ينظر: المقتضب: 35/2، 341، شرح المفصل لابن يعيش: 515/4، شرح الأشموني: 197/1

[64]– ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 515/4، الجر بعد الحرف في النحو العربي/ 348–349، معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر92.

[65]– ينظر: الكتاب: 137/3، 155

[66]– ينظر: شرح الأشموني: 197/1، التحرير والتنوير: 279/26

[67]– ينظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل/97، الكتاب: 166/3، الأصول في النحو: 317/1، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ 239–240، أمالي ابن الشجري: 132/2، حاشية الخضري: 235/1

[68]– الأصول في النحو: 317/1، وينظر:الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ 239

[69]– ينظر:الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ 239، شرح التسهيل لابن مالك: 186/3، شرح الأشموني: 300/2، حاشية الخضري: 235/1

[70]– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ 239

[71]– عجز البيت للأعشى ميمون بن قيس والشاهد هو البيت الـ(25) من قصيدته التي عدتها (60) بيتاً، يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويمدح عامراً بن الطفيل، ينظر: ديوانه/141، والأمالي الشجرية: 132/2، وقد أورد ابن الشجري الشاهد بزيادة (مِنْ) أخرى على هذا النحو:

"يا عَجَبَ الدَّهرِ مَتى سُوِّيا كَم ضاحِكٍ مِنْ ذا وَكَمْ من ساخِرٍ"

والرواية الصحيحة كما في ديوان الأعشى فعلَّقَ المحقق في الهامش أنه على هذه الرواية البيت منزوع الشاهد؛ لأنه ذكر (مِنْ) قبل ساخر.

[72]– ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ 239–240، وينظر: الجر بعد الحرف في النحو العربي/322

[73]– ينظر: معاني القرآن للفراء: 168/1، الأصول في النحو: 317/1

[74]– ينظر: الأصول في النحو: 318/1، شرح الأشموني: 300/2

[75]– معجم القراءات القرآنية: 193/1

[76]– معاني القرآن للفراء: 168/1

[77]– م . ن:1/ 168– 169

[78]– ينظر: الكتاب: 166/2، 167، 168

[79]- ينظر: أمالي ابن الشجري: 132/2

[80]- ينظر: الأصول في النحو: 317/1-318

[81]- الكتاب: 167/2

[82]- ينظر: الكتاب: 166/2، معاني القرآن للفراء1: /169، الأصول في النحو: 318/1، الحلل في إصلاح الخلل/241

[83]- وهي من قصيدة للفرزدق يبلغ عدد أبياتها (40) بيتاً اولشاهد هو البيت الـ(36) منها قالها في هجاء جرير: في ديوانه: 583/1، ينظر: الكتاب: 162/2، شرح ابيات سيبويه للنحاس/118، تحصيل عين الذهب/268، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب/222، الحلل في إصلاح الخلل/241، شرح المفصل لابن يعيش: 178/3، الكافية للرضي: 392/2، المقاصد النحوية: 1996/4، خزانة الأدب: 485/6-498، شرح أبيات مغني اللبيب: 165/4، وبلا نسبة في: المقتضب: 58/3، و(الأفدع): الذي يمشي على ظهر قدميه، و(العشار):جمع (عشراء): الناقة التي لها عشرة أشهر من حملها

[84]- ينظر: معاني القرآن للفراء: 169/1، الآصول في النحو: 318/1

[85]- الحلل في اصلاح الخلل/241(الهامش)

[86]- الأصول في النحو: 318/1 (الهامش)، وينظر: معاني القرآن للفراء: 169/1

[87]- معاني القرآن للفراء: 169/1

[88]- البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه، ينظر: الكتاب: 167/2، شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 30/2، شرح أبيات سيبويه للنحاس/ 129، تحصيل عين الذهب/302، شرح المفصل لابن يعيش: 176/3، الدرر اللوامع: 450/1، وقد نسبه البغدادي لـ(أنس بن زنيم) ينظر: خزانة الدب: 468/6، 471، المقاصد النحوية: 2000/4، و(المقرف): النذل اللئيم الأب.

[89]- الكتاب: 167/2

[90]- ينظر: المقتضب: 66/3

[91]- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 170/1

[92]- ينظر: الجر بعد الحرف في النحو العربي/323.

المصادر والمراجع:

1. الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، ط1، دار الفكر، دمشق ، 1422هـ - 2001م.
2. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، (د. تحقيق)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1403هـ - 1983م.
3. الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1417هـ - 1996م.
4. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة– دراسة تفسرية- د. محمود عبدالسلام شرف الدين، ط1، دار مرجان – القاهرة، 1404هـ - 1984م.
5. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: أبو نضر الحسن بن أسد الفارقي (ت: 487هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، (د.مط)، جامعة بنغازي - ليبيا، 1349هـ - 1974م.
6. إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1418هـ - 1998م.

7. أسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت: 577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، (د.ط)، منشورات: المجمع العلمي العربي . دمشق، (د.ت).
8. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(ت: 542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مطبعة الخانجي، ومطبعة المدني – القاهرة، 1413هـ - 1992م.
9. البرهان في علوم القرآن: بدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت:794هـ)، ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3، دار التراث – القاهرة، 1404هـ - 1484م.
10. بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني: د. توفيق الفيل، (د.ط)، مكتبة الآداب – القاهرة، 1412هـ - 1991م.
11. تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: 1205هـ)، الجزء:2، تحقيق: علي هلالي، الجزء: 7، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط2، مطبعة حكومة الكويت، 1415هـ - 1994م، الجزء: 23، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، 1407هـ - 1987م، 1406هـ - 1986م.
12. التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت:794هـ)، اطروحة تقدم بها هاشم محمد مصطفى إلىمجلس كلية الآداب بجامعة القادسية - العراق، لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، بإشراف د. كاصد ياسر حسين الز يديّ، 1422هـ - 2002م.
13. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحُسين العُكبَري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، دار الكتب – القاهرة، 1396هـ - 1976م.
14. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت: 476هـ)، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة -بيروت، 1419هـ - 1994م.
15. التضمين النحوي في القرآن الكريم: محمد نديم فاضل، ط1، دار الزمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، 1426هـ - 2005م.
16. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبوحيّان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبدالمجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ - 1993م
17. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)، (د.ط)، الدار التونسية – تونس، 1948م.
18. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(310هـ)، تحقيق وتخريج الأحاديث: محمد محمود شاكر، ط2، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، (د.ت).
19. التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبدالعزيز النجار، ط1، دار ابن تيمية - القاهرة، 1424هـ - 2003م.
20. الجر بعد الحرف في النحو العربي: د. صادق حسين كنيج، ط1، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، 1430هـ - 2009م.

21. الجمل في النحو: المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت: 170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، (د.مط)، 1416هـ 1995م
22. الجمل في النحو للزجاجي: تصحيح وشرح أبيات: ابن أبي شنب، (د.ط)، منشورات: جول كربونل – الجزائر، 1926م
23. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1413هـ - 1992م
24. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين علي الإربلي(ت: 736هـ)، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، ط2، دار النفائس، دمشق – سوريا، 1430هـ - 2009م
25. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد الخضري (ت: 1216هـ)، نسخة غير محققة تقع في جزئين، دار الفكر- دمشق، (د.ت).
26. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت:521هـ)، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، (د.ط)، دار الطليعة – بيروت، (د.ت).
27. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر بن بايزيد البغدادي(ت 1093 هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط4 ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1997 م .
28. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1957م
29. خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير(التحرير والتنوير)، أطروحة تقدم بها ابراهيم علي الجعيد الى فرع اللغة بكلية اللغة العربية وآدابها جامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة، بإشراف د. محمد محمد أبو موسى، 1419هـ - 1999م
30. الدرراللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: 1331هـ)، محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1999م
31. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني(ت: 471هـ)، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، (د.ط)، مكتبة الخانجي – القاهرة،1424هـ - 2004م
32. ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس)، تحقيق: د. محمد محمد حسين، ط1، مكتبة الآداب بالجماميز، (د.ت).
33. ديوان العجاج، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه (ت: 216هـ)، تحقيق: د. عبدالحفيظ السلطي، (د . ط) مكتبة أطلس، دمشق، (د . ت)
34. شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: 338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط1، عالم الكتب - بيروت، 1406هـ - 1986م
35. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي السعيد السيرافي(ت: 385هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، ط1، دار العصماء - دمشق، 1434هـ - 2013م

36. شرح أبيات مغني اللبيب، عبدالقادر بن عمر بن بايزيد البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث – دمشق، 1407هـ – 1988م

37. شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيِّد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، 1410هـ – 1990م

38. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي(ت:686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس – بنغازي، 1417هـ – 1996م

39. شرح المفصَّل [في صنعة الإعراب] للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت: 642هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1422هـ – 2001م

40. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: 807هـ)، تحقيق: د. فاطمة راشد الراجحي، ط1، منشورات: جامعة الكويت – الكويت، 1413هـ – 1993م

41. شرح ديوان الفرزدق: ضبط ومعاينة: إيليا الحاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني – بيروت، 1983م

42. شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، (د.مط)، القاهرة – 1383هـ

43. شرح كافية ابن الحاجب: بدرالدين بن جماعة (733هـ)، تحقيق: د. محمد محمد داود، (د.ط)، دار المنار – القاهرة، (د.ت)

44. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين – بيروت، 1990 م

45. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 175هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1408هـ – 1988م

46. كتاب العين: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

47. كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي بعد(ت: 1158)، تقديم وإشراف: رفيق العجم، ط1، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، 1996م

48. الكـليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت: 1094هـ)، مقابلة وإعداد ووضع فهارس: د. عدنان درويش، ود. محمد المضري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1419هـ – 1998م

49. لسان العرب، محمدبن مكرم بن على ابن منظور(ت:711هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، (د.ط)، دار المعارف – القاهرة، (د.ت)

50. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت: 210هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – مصر، 1408هـ - 1988م

51. مجيب الندى في شرح قطر الندى، جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي(ت: 972هـ)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البرارين، ط1، الدار العثمانية - عمان، 1429هـ - 2008م

52. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، و د.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، (وشارك في تحقيق ج1 فقط د.عبدالحليم النجار)، (د.ط)، منشورات: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1994م

53. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل (ت: 769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر- دمشق، 1402هـ - 1982م

54. معاني حروف الجر بين الوصف النحوي القديم والأستعمال اللغوي المعاصر، مارينا نجّار، رسالة رُفِعت إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة العربية في بيروت لأستكمال المتطلبات لنيل درجة الماجستير في الآداب، (دون اسم المشرف)، 1986م

55. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء (ت:207هـ)، تحقيق: عماد الدين ابن السيد آل الدرويش، ط1،عالم الكتب، بيروت – لبنان/2011م.

56. معاني القرآن للأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مُسعدة الأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1411هـ - 1990م

57. المعجب في علم النحو، رؤوف جمال الدين، (د.ط)، دار الهجرة – إيران، (د،ت)

58. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات و أشهر القراء: د. أحمد مختار عمر، ود. عبدالعال سالم مكرم، ط2، مطابع جامعة الكويت – الكويت، 1408هـ - 1988م

59. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط2، دار الفرقان - عمان، 1409هـ -1988م

60. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد ابراهيم عبادة، (د.ط)، دار المعارف - القاهرة، (د.ت)

61. المفصل في صنعة الإعراب (نُشِر خطأً باسم: المفصَّل في علم العربية): جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري(ت:538هـ)، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت/ 2009م.

62. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:855هـ)، تحقيق: أ. د.علي محمد فاخر، أ.د.أحمد محمد توفيق، د.عبدالعزيز محمد فاخر، ط1، دار السلام – القاهرة، 1426هـ - 2005م

63. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عِضِيْمة، ط2، (د.مط)، القاهرة، 1415هـ - 1994م

64. من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: د. محمد الأمين الخضري، ط1، مكتبة وهبة – القاهرة 1409هـ – 1998م
65. منتهى الطلب من أشعارالعرب: جمع: محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، شرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر– بيروت، 1419هـ – 1999م
66. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني): علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت: 929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، دار الكتاب العربي – بيروت، 1375هـ – 1955م.
67. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن عبدالله بن أحمد السهلي (ت: 581هـ)، تحقيق: عادل احمد عبدالموجود، وعلي محمد معوَّض، ط1، دارالكتب العلمية – بيروت، 1412 – 1992 م

كل الحقوق محفوظة